الفصل الثالث

بعض المشاكل الاجتماعية

ذكرتُ في آخر الفصل السابق (الباثان) أو (البشتون) أي الذين يتحدثون بلغة (البشتُو) ومن الضروري أن نلقي نظرة جديدة على موضوع مررنا عليه مروراً عابراً وتساءلنا حوله في الفصل الأول: فكرة الوطن والشعب ـ أي الأمّة ـ هل باكستان أُمّة؟ ما هي الأمّة وما هي، في هذا المجال، صلة الأمة ـ الوطن والشعب ـ باللغة؟.

هناك في باكستان، مثلما هو الحال في بقية البلاد الآسيوية، عدّة لغات؛ ولحْظَة من تفكير تُظهِرُ لنا أن الأمّة ليست بالضرورة مجموعة لغوية ـ ذات لغة واحدة ـ وليس من الضروري أن تتشكل الأمّة من مجموعةٍ من الناس الذين يتكلمون نفْسَ اللغة؛ هناك عوامل أخرى. ومع ذلك فاللغة عامل كبير على ما يبدو، لذا يجب أن نسألَ: هل ضَمُّ لُغاتٍ عدّةٍ في الجسم السياسي ـ ليس فقط لُغتان أو ثلاثة بل قُلْ «دَسْتة» ـ ١٢ ـ منها، هل هذا عائق.. وربّما، على المدى الطويل عائق مميت لقيام أمّة صحيحة؟ من الواضح أن هذا العائق يُبْطِئُ الأمور ويؤدّي لعَدم الفعالية. ومن شبه المؤكد أيضاً أنه جَسدٌ واحد. وقد يكون هناك عامل مُعيق آخر مثل موضوع المسافات. هل تستطيع فكرة الوطن الواحد، عندما تُقْتَلَع من أرضها الأصلية الأوروبيّة الصغيرة نسبيًّا لتزرع في حقولٍ جديدةٍ آسيوية أو إفريقية، أقول هل تستطيع أداءَ وظيفتها في مناطق جغرافيةٍ واسعةٍ جدًّا، وفي أجزاء من عالم مُتَعدِّد اللغات إلى حد كبير جدًّا كآسيا مثلاً؟؛ فالمواصلات الحديثة تستطيع التغلُّب على الصعوبات الماديّة: المذياع والطيارة وحتّى (أوتوبيس) القرية، أليس محتملاً أن تبلُغَ الفكرة الوطنية، بشكْلها الأوروبي نقطة ترِقُّ بعدها كثيراً بحيث لا تبقى أكثر من فقاعات مُنَظِّرين لابدّ من انفجارها أمام أيّة نفخةٍ عملية مُعاكِسة؟... نفخةٍ تأتي مثلاً من اضطرابات لغوية؟.

ربّما علينا بحث الموضوع من طرفٍ آخر: هل نكون مُحقِّين، هل نكون واقعيّين إذا نظرنا للباثان الذين يتحدثون (البَشْتُو) على أنهم شعب؟ وهذا الإدّعاء يبرز أحياناً، ورُبَّما بقوّة، من العاصمة الأفغانية وليس من (بيشاور)؛ ويمكن سَوْقُ حُجج ذات وزنٍ في تأييد هذا الادّعاء، فبالإضافة إلى اشتراكهم في اللغة، لهم أدب ـ وفُلْكْلُورْ ـ مشترك، لهم تاريخ محليّ لازال قويًّا في الذاكرة وتقاليد وعادات قبليّة مشتركة؛ ورغم الخصومات المشهورة

لمجموعاتهم المتناحرة، والحدود الدولية التي تفصلهم، فهم يملكون إحساساً بالتماسك، يُضاف إلى ذلك أنهم لفترة خمسين عاماً أو تزيد، بدْءاً بِسنةِ ١٧٤٧م كانوا في الواقع متحدين في ظلِّ ملكيّة أسّسها واحد منهم من كبار مُحاربي الباثان (أحمد شاه دُرَّاني)؛ وتذكُّرُ إمبراطورية (دُرَّاني) في أوج عظمتها أمْرٌ يتناقله الباثان أباً عن جدّ ومازال حيًّا في خاطرهم. هذه الأشياء، بالمقياس الغربي العادي تُشكل أكثر ما يُقدّر، بصورة عامة، إنه المواد الأساسية لقيام شعب ووطن ـ Nationhood ـ؛ ومنذ عقدين من الزمان تقريباً لم يجدْ المنادون بتقرير المصير، مثلاً، لليوغوسلاف في أوروبا عوامل مناسبة أكثر ممّا ذكرنا في موضوع الباثان.

فإذا قبلْنا فكرة أن الباثان يُشكّلون شعباً، ماذا سنقول عن هذه الدولة التي قامت منذ سبعة عشر عاماً وهي موضوع هذا الكتاب؟ ما الذي يحدث لِفِكرة باكستان ونظرية محمد علي جناح؟ الإنجاز البارز عام ١٩٤٧م في بناء دولةٍ في جنوب آسيا تمتد ـ رغم انقطاعها الجغرافي ـ من (زاهيدان) في فارس إلى (بوثْيادُونْغْ) في (أراكان) مُقامة على وحدة الدين والثقافة وشعور بالانتماء إلى قيم ومُثُلٍ عُلْيا متميّزة وشراكة في فلسفة حياة، ونَمَطِ معيشة واحدة؟ من الواضح أننا نغوص الآن في مياه عميقة من التناقض، ومن الصواب أن نفعل ذلك في بدء فصل جديد، لأنّ الباثان وأمور الباثان تدفع إلى مِحْرقِ الضوء معضلةً كبيرة علينا أن نواجهها عندما نحاول تقدير مستقبل باكستان ونتصوّر الأشكال المتوقّعة للخريطة السياسية في ذلك الجزء من آسيا بعد قرنٍ من الزمان.

وفي أوروبا هناك بعض المشاعر القومية أو الإقليمية أو الانفصالية ـ مهما اخترنا لها من تعبير ـ مبنيّة، مثل الباثان، على لغة مشتركة بصورةٍ أوّلية: مقاطعة (وِيلْزْ) في المملكة المتحدة، الباسْكْ والكاتالانْ في إسبانيا، أو إذا أردنا العودة لآسيا ففي الهند، الجارة الكبيرة لباكستان، هناك إقليمية (التاميل) و(الكُوجْراتي) و(المهراتي) و(آسَّام). ولكن موضوع الباثان في باكستان يحتاج دراسة خاصة. وربما كان فيه مؤشر خطر لسببين: يعيش الباثان على مسافةٍ بعيدة من هندوستان ـ الهند ـ فلا يشعرون، إلا قليلاً بمخاوف بقيّة الباكستانيين من خطر غَرَقِهِم الثقافي والديني في بحر هندوسية مجاورة أقوى وأكثر عدداً. ومشاعر الخوف هذه كانت اللحمة التي شُكِّل على أساسها وطن وشعب باكستان؛ من ناحية أخرى، يعي الباثان أنّ في أفغانستان على الجهة المقابلة للحدود الدولية يعيش الكثير

من أقرانهم الذين يتكلمون لغة البَشتُو ـ ربما خمسة ملايين منهم ـ ويُشكّلون جزءاً كبيراً من مجموع الباثان[١]. ويجب الإقرار هنا أن البنجابيّين الباكستانيين والبنغاليين الباكستانيين يعون أيضاً وجود بنْجابيين وبنغاليين يعيشون على الجهة الأخرى من حدودهم الدولية مع الهند، ولكن بالنسبة لهؤلاء الأخيرين رغم أن اللغة والفولكلور هما ـ إلى حدٍّ ما ـ صلة وَصْل إلا أن الدين مختلف تماماً، لذا من الواضح أن أمْرَ الباثان قد يُسَبّبُ الصداع لباكستان.

هناك مريض آخر قد يكون عذابه أكثر من جرّاء ذلك. لأنه إذا أُعيد رسْم خارطة آسيا الحالية بأسْلوب خاطئ ـ وقد لا يَحْدث ذلك ـ، وأصبحت الكيانات السياسية قائمة على أساس اللغة فلن تتأثر باكستان والهند فقط من ذلك وحدهما بل ستتعرّض أفغانستان لانقسامات داخلية جذريّة. فهي كبلدٍ لا منفذ له على البحر، ضعيفٍ نسبيًّا وبدون خطوط حديديّة للنقل وعدد سكانه حوالي ١٠ ملايين نسمة[٢] ـ وفي باكستان ٩٥ مليوناً ـ متخلّف كثيراً اجتماعياً واقتصادياً؛ نجا من أخطار القرن التاسع عشر لسبب وحيد هو أنّ رغَبات بريطانيا وروسيا آنذاك تطابقت في إيجاد بلدٍ مُعَدَّلٍ يمنع مصالحهما الاستعمارية المتنافسة من الصدام المباشر. إذْ لم يكن هناك في التاريخ أيّة دولة بوضْعِها الحالي قبل أيام أحمد شاه دُرّاني سنة ١٧٤٧، وتركيبها الحالي على كلٍ متداعٍ للسقوط. لقد شبّهوها بسويسرا آسيوية وهو تشبيه مثير ولكنه غير صحيح تماماً. فالجبال قائمة في الوسط كما هو الحال في سويسرا والسكان يعيشون حول هذه القمم الوسطية وينقسمون إلى ثلاث أو أربع مجموعات لغوية مختلفة تماماً، فلغة البَشْتُو هي في الجنوب الشرقي واللغة الفارسية في الغرب، واللغات التركمانِسْتانية في الشمال؛ ولكن بينما سكان سويسرا المتطوِّرون جداً، مترابطون برغبتهم، على أساس قويّ من المبادئ الديموقراطية، يجد سكان أفغانستان المتخلفون الأشداء أنفسهم في نظام واحد بصُدْفة وجود الملكية، فإذا حدث أي تناحر كبير على أسس لغويّة في جنوب آسيا بوضعها الحالي قد يتسبَّبُ مباشرة في تفتيت المملكة الأفغانية فالجزء الشمالي يلتحق منطقيًّا بجمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية، والغرب ينضم لإيران، والباقي يكون مع مناطق الباثان في باكستان حيث مستوى المعيشة والتعليم يجعلان هذه المنطقة بلا شك رائدة وتصبح (كابول) ثانويّة بالنسبة لبشاور المدينة الأفضل نموًّا وتطوّراً.

(١) الإحصاءات الأفغانية غير موثوقة.

(٢) تتراوح التقديرات بين ٧ إلى ١٣ مليون نسمة.

وسنبحث مرّة أخرى موضوع الخلافات الباكستانية الأفغانيّة والدعوة لدولة بشنُونِسْتان ـ أو بَخْتُونِسْتان ـ التي تتبنّاها كابول، في الفصل الثاني عشر والفصل السادس عشر. أما النقطة الآن فهي لغة البَشْتُو، فالذين يتكلمونها يخلقون مشاكل معيّنة لباكستان: مشاكل داخلية ودولية معاً. ولم يُسبّبوا ـ حتّى الآن ـ أيّة اضطرابات خطيرة ولكن من السهل التصوّر أنّهم يثيرون ذلك. ومع ذلك فإن موضوع اللغة لا يثير هموماً لباكستان حتى الآن مثلما يثيره في الهند بِسبب التنوّع الإتني ـ العرقي ـ الأوسع في الهند واتّساع مساحتها؛ ومن الملفت للنظر أن البلدين اخْتارا أُسلوبين متضاربين لمعالجة موضوع اللغة. اختارت الهند الموقف السلبي بالتوافق معه وتقْطيع خارطتها الداخلية حسب الاختلافات اللغوية؛ واختارت باكستان الموقف الإيجابي بتجاهُل الموضوع أو بالأحرى بالتغلب عليه في إصلاح شجاع طُرِح عام ١٩٥٥ يجعل أقاليم البنجاب والباثان والسند في وحدة واحدة تُشكل الجناح الغربي لباكستان وأُلغِيت المجالس التشريعية والحكومات الإقليمية كما كان الحال دائماً في الجناح الشرقي. وكانت هناك عوامل أخرى أوحت باتّخاذ مثل هذا القرار بالإضافة للعامل اللغوي: مثلاً اعتبارات اتحادية ـ فدراليّة ـ ناتجة عن الانفصال الجغرافي غير العادي بين جناحي باكستان، والشكوك التي قد يستغلُّ عن طريقها (الملالي) ـ رجال الدين أو العلماء ـ الخلافات المحلية من أجل أهدافهم الرجعية (!)، إلا أن مقاومة التقسيم اللغوي كانت أحد العوامل.

أمّا أيّ طريقة ستبرهن أنّها كانت الأحكم: الهندية أم الباكستانية... فأمر سيكشفه المستقبل. أما مدى خطورة العواطف المتأجّجة بالنسبة للّغة والقابعة مباشرة تحت السطح فيمكن عرضها بِتَعداد بعض البلايا التي أصيبت بها الهند نتيجة هذا العامل القوي، منذ الاستقلال: عدوانية في المدارس وأجزاء أخرى من الجنوب امتدت عبر عقد من الزمان تقريباً عندما اخْتيرتْ لغة (الهندي Hindi) كلغة قومية، والإضراب عن الطعام حتى الموت لِـ (بوتي سريراملو) في مقاطعة (إنْدْرا) في الساحل الشرقي في كانون أوّل ـ ديسمبر عام ١٩٥٢م والذي تبعه إراقة الدماء والاضطرابات بِسبب طلب إقامة مقاطعة أو دولة مستقلة للذين يتكلمون لغة الـ (تيليغو Telegu) وقامت اضطرابات أسوأ في الناحية الأخرى لشبه القارة عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ والتي أثارها أهْلُ (ماهْراتا) و(الكوجيراتي) لأسباب مشابهة، والثورة القبليّة الهائلة المزمنة في أرض الناغا قامت ـ جزئيًّا ـ على أساس العامل اللغوي.

ولَعَلَّ أعجب ما كان اضطرابات تموز ـ يوليو ـ عام ١٩٦٠م ضد المتكلمين باللغة البِنْغاليّة في (آسّام) عندما انهارت الإدارة وهربت آلاف العائلات البنغالية: أوضاع دامت عدة أيام شبيهةٌ تماماً بالحرب الأهلية التي قامت عند تقسيم شبه القارّة عام ١٩٤٧م. وجرى في جزيرة سيلان ـ سْرِيلَنكا ـ الصغيرة أحداث مخيفة نتيجة صدام المصالح بين المتحدثين بالسِنْهالية والمتحدثين بلغة التاميل. والوحشية التي ظهرت في اضطرابات عام ١٩٥٨م ليس فقط في الريف البعيد بجوار شواطئ (بولُونّارُوّا) و(بَتّيْكَالُوَّا) بل في شوارع العاصمة (كولومْبُو)... كانت في البدء شيئاً غير معقول بالنسبة للناس الذين اعتادوا الحياة الهيّنة ولُطْفَ الطباع في الجزيرة، ثم حَمْلة التاميل الطويلة في أوائل عام ١٩٦١م التي لم تَخْلُ من أحداثٍ كريهة قبيحةٍ أيضاً.

لم تُعانِ باكستان شيئاً بهذا القدر من السوء، والاضطراب الكبير الوحيد الذي يمكن أن يُعزى لعوامل لغوية كان في (داكا) في شباط ـ فبراير ـ عام ١٩٥٢م والذي نتج عن محاولات رئيس الوزراء ناظم الدين ـ ومن السخرية أنه هو بنغالي الأصل ـ لِوَضْع اللغة البنغالية في المرتبة الثانية بعد الأرديّة. ولعلَّ التأثر الجزئي لباكستان بهذه الاضطرابات، والتفكير بوضْعِها الجغرافي الغَريب، جعلها تترك بِحَذَرٍ هذا الموضوع، بِعَكْسِ الهند وسيلان، بعَدَمِ اخْتيار لغةٍ واحدة كلغة رسميةٍ قوميّة بل اختارتْ لغتين وربما يمكن القول ثلاث لغات. وحسْب دستور عام ١٩٥٦ تساوتْ الأرديّةُ والبنغالية، كذلك أعطى الدستور اللغة الإنكليزية حُريّةً لمدّة عشرين عاماً لِتُستعمل في المجال الرسمي، كما كانت تُستعمَل في السابق؛ فهي لاتزال، عمليًّا، لغة الكثير من المعاملات الحكومية ولغة التواصل بين جناحي باكستان، وفي المحاكم العُلْيا والسياسة الاتحادية والأعمال التجارية الكبيرة والمشاريع الصناعية الهامّة... الخ؛ وأكّد دستور عام ١٩٦٢ كل هذه الترتيبات.

اللغة البنغالية هي حقًّا لغة إقليمية مثل لغة (البَشْتُو) أو اللغات السائدة في الهند وسيلان والتي حصلت الاضطرابات من أجلها. على أن للّغة الأردية وضعاً مستقلاً. فليس لها جذور محلية كثيفة ولها عِوَضاً عن ذلك مساحة عريضة الانتشار، وأقوى مراكزها في باكستان ربما يكون في (كراتْشي) وما حولها و(لاهور) و(راولبندي) ولكنها تمتدّ عبر كل السهول الشمالية في شبه القارة الهندية من بالوشِسْتان إلى (تْشيتاكُونْغ) بما في ذلك ولاية أوتاربْراديش وبيهار والبنغال الغربية في الهند، وتصل حدودها الجنوبية إلى حيدرآباد في

ديكّان، وهي كذلك مثل الانكليزية ـ على مستوى أقل قليلاً ـ لغة التخاطب المعتمدة، لذلك كان الافتراض ما بين عام ١٩٤٧ و١٩٥٢م أنهاستصبح أخيراً اللغة القومية، من الأمور المعقولة ولو أنّه يُؤذي عُنُفُوان الإقليميّين في البنغال.

واللغة الأرديّة من الوجهة التاريخية هي موضوع مُركّب مثير: نتيجة الغزوات الإسلامية المتعاقبة من هضاب آسيا الوسطى التي اجتاحت شبه القارة منذ القرن الثاني عشر الميلادي وبُنْيَتُها التي قامت عليها مُشْتقّة من اللهجة الهندية التي كانت سائدة آنذاك حول مدينة دلهي. ولقد سيطرت عليها بعد ذلك المفردات التركية والفارسية والعربية في الغالب واستعملت بالتالي الأحرف العربية. وفي أواخر الحكم المغولي نمت اللغة الأردية في أدبيات شعريّةٍ غنيّة فكان لها في البدء شكل بسيط لأنها ظهرت كواسطة للتخاطب بين جنود الغزوات الإسلامية والمواطنين الهندوس وتعبير (أُوردوزابان) يعني «لغة المعسكر».

واللغات المحليّة الأخرى في باكستان، بالإضافة للبنغالية والبَشْتُو هي البنجابية والسِنْدية التي ربّما قلّ مستعملوها بعد هجرة كثير من المتحدثين بها إلى الهند عام ١٩٤٧م خلال المذابح عند التقسيم، من الهندوس، ومن سيخ البنجاب بالنسبة للغة البنجابية؛ فبالنسبة للسيخ ـ فكلهم تقريباً هاجروا للهند ـ لم تكن اللغة البنجابية اللغة العامة للتخاطب بل لغة الدين مثل العبرية بالنسبة لليهود، ولهم ـ أي للسيخ ـ بها كتاب ديني مستقل (غُورموكي) وهناك في باكستان لهجات يتكلّمها قسم كبير من السكّان تكاد تكون «لغات» مثل (المُلْتاني) وهي نوع من البنجابية المتداولة في جنوب غرب البنجاب وفي مقاطعة (بِهاوَلْبُور) ولا يكاد يفهمها تماماً سكّان (راولبندي) أو (أمْبالا). وهناك بعض اللغات المحدودة التي تتواجد بوفرةٍ في بعض المرتفعات والمناطق الجبليّة في الشمال والغرب يستعملها عدد قليل من الناس. وهذه اللغات تثير فرحاً خالصاً في عُلماء فقه اللغة لأنّ أصولها وأسباب بقائها لُغْزٌ من الألغاز. (البْراهْوي) مثلاً في بالوشِسْتان، رغم إحاطتها بلُغاتٍ ذاتِ أصول آريّة مثل (البالوشي) و(الجاتْكي) ولهجات (البَشْتُو) في الجنوب، فهي قريبة بصورة لا يمكن تفسيرها إلى ألْسِنَةِ (الدْرافيدْيانْ) في جنوب شبة القارة الهندية البعيدة أكثر من ألف ميل وليس بينهما، في هذا البعد الجغرافي، أيّة لغة مشابهة ولو شبهاً بعيداً. كذلك لُغة (أُورْموري) المعزولة المحددة بعدد قليل من غير الباثان في مناطق المَحْسود في (كاينغورام) بمقاطعة (وزيرسْتان)، وهي لاتزال حيّةً لم تَمْتَصُّها اللغات الأخرى؛ أو اللغة

الغالبة لأهْل (شِتْرالْ) واسمها (كُهْوارْ) في أقصى الشمال وذات أصولٍ لاتزال بين أخذٍ وردّ؛ أو اللغات المتعدّدة المحدودة التداوُل في (جْلجتْ) وأهمُّها لغة (بْرُوشِسْكي) التي يتكلمها فقط أهل وادي (هُونْزا) القليل السُكّان.

حقًّا كان وَصْفُنا للمشاكل اللغوية في باكستان، حتّى الآن، يُوحي باسْتِنْتاجاتٍ مُنَبِّطة جدًّا. وإذا كان العنصر الحيويّ في الدُول العصرية هو اللغة الواحدة، أَلَيْستْ إذنْ كُل الخرائط الجغرافية اليوم في جنوب آسيا والمشكَّلة من دول متعدّدة اللُّغات، مبنيّةً على خطأ وسيُعاد تشكيلُها بالتأكيد عاجلاً أم آجلاً؟ وحتّى لو لم يحصل ذلك، أليست الهند وباكستان كبيرتي الحجم ـ إلى الآن ـ بالنسبة لقُوّتهما الذاتية؟ فهما يحاولان في دولَتيهما هَضْمَ وحدات لغويّةٍ متناقضةٍ أكثر من استطاعة الهَضْم لدى كُلّ منهما؟ هذه هي الأفكار المعروضة الآن ويمكن دَعْمُها بما حدث في أوروبا ـ باستثناء روسيا ـ فهي بحجم شبه القارة الهنديّة إلى حدٍّ ما، ولما بدأت الإمبراطورية العثمانية في شرق أوروبا بالتفتّت في القرن التاسع عشر نتج عن ذلك الاضطراب قيام مجموعة الدول الصغيرة على أساس اللغة في الغالب مِثْل صِرْبيا واليونان ورومانيا وبلغاريا... دول أقل سكانًا من الذين يتكلمون لغة (البَشْتُو) أو (السِنْدية) أو (الغوركالي) أو (الأسَّاميّة) أو (السِنْهاليّة) في جنوب آسيا اليوم. كذلك تفتُّتُ الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية عام ١٩١٨م، ألم يكن ذلك الحديث خطوةً أبْعَدَ في هذا الاتجاه، حتّى أنّ هذا، بالإضافة لغرب أوروبا القومية الواقع، أدّى لقيام رقعة الشطرنج المعروفة من الدول المستقلّة المبْنيّة على أساس اللغة التي تُشكّلُ الآن أوروبا؟ لماذا يجب الافتراض إذن أن جنوب آسيا المتعددة اللغات والتي تفتّتْ بنفس الطريقة في الأربعينات بطريقة مماثلة، أن تتصرّف بأسلوب مختلف بل وأن تتطوّر على خطوط معاكسة؟

ولكن إذا نظرنا لأوروبا بصورةٍ أعمق وذِهْنٍ واعٍ للحقائق التِقنيّة المعاصرة بَدَلَ النظر للأحداث التاريخيةالتي جرت في الأربعين أو الخمسين سنة الماضية، باستطاعتنا أن نجد بروز أفكار من نوع آخر. إرْكَبْ طائرةً نفّاثة وألْقِ منها نظرةً من علٍ على رقعة الشطرنج تلك وفكّرْ بكل تلك الحدود الصغيرة الملتوية من تحْتِكَ والإزعاجات والمخاطر التي تُمثّلُها هذه الحدود. واسْتَحْضِرْ في ذهنك فكرةَ أنّك في هذه الطائرة تستطيع أن تجتاز حدود بعض أشْهَر الدول الأوروبيّة المستقلة المنفصلة، ذات السيادة من طرفها للطرف الآخر في دقائق

معدودات. أليست رقعة الشطرنج ...، في أيامنا هذه، شيئاً سَخيفاً مضحكاً قديماً بالنسبة للمواصلات الحديثة؟ ألم تُغْرِقْ المنافسات فيما بينها العالم كُلّه مرّتين في هذا القرن بأبشع حروب عرفها التاريخ وكان من نتيجة الحرب الثانية أن تحوّل الأوروبيّون كلهم بصورةٍ وقتية إلى تابعين لأميركا ولروسيا؟ ثم أَلَمْ يُناضل الأوروبيّون بجهدٍ شديد للحدّ من تطرُّف القوميات بإقامة مؤسسات مشتركة جماعية مثل السوق الأوروبية آملين عن طريقها استعادة دورهم العالمي الأوّل الذي فقدوه والذي تخوّلهم قُدراتهم ومهاراتهم له؟.

ومن الجائز أن يكون المستقبل للوحدات الجغرافية الكبيرة على كُلّ حال. لذا فربّما أصاب الحظُّ أهلَ جنوب آسيا حين عثروا... حقًّا على صيغة سياسية عصريّة: الدولة الكبيرة المتعددة اللغات. صيغةٌ سمحت لهم بالالتِفافِ حول النماذج التاريخية التقليدية وذلك قد يُخَوِّلهم ركوبَ عجلة التقدُّم الإنساني ـ إذا لم تُصْلِحْ أوروبا أحوالها ـ.

ومهما كان الأمر بالنسبة للمدى البعيد، من الواضح، مع ذلك، على المدى القصير أن تعدُّدَ اللغات أمر غير مريحٍ في باكستان حتّى ولو أنّه ـ إلى الآن ـ لم يُسبِّبْ لها اضطرابات بحجم ما سبَّبَ في الهند وسيلان ـ سيريلَنْكا ـ. وهناك صورتان أُخْريان مُرْبِكتان أيضاً في التركيب السكّاني لباكستان:

(١) حَجْمُ الأقليات (٢) عدد اللاجئين، ومع مرور الزمن خفَّت تدريجيًّا حِدّة هاتينِ المُشْكِلَتينِ إلا أنّهما هامتان وبحاجة لمزيد من الدرس.

وباستثناء الهندوس في الجناح الشرقي لباكستان فإن عدد الأقليات فيها صغير. وكان للهجرة الضخْمَةِ (الدرامية) في الاتجاهين للهاربين التائهين في البنْجاب أثناء المذابح الوحشية عند تقسيم الهند، نقول كان لهذه الهجرة، مع ذلك، فائدة جانبيّة واحدة وهي قيام انسجام ديني في قِسْمَي البنجاب. فكل المسلمين تقريباً هربوا من شرق البنجاب وكلّ الهندوس والسيخ هربوا من غرب البنجاب ومن الأجزاء الأخرى من باكستان الغربية، لذا باستطاعتنا القول إنه ليس هناك مشكلة كبيرة للأقليات في غرب باكستان مع أن بها مشكلة طائفية ملموسة بين المسلمين أنفسهم كما سنرى لاحقاً. فمجموع الهندوس في باكستان الغربية فقط (٦٢٢,٠٠٠) نسمة يعيش بعضهم في (لاهور) و(راولبندي) و(بيشاور) وبصورةٍ أكثر في كراتْشي، والباقون هم في ريف السِنْد. وكما ذكرنا لم يبق تقريباً أيٌّ من السيخ في باكستان إلاّ أنّهم يحضرون لفترة قصيرةٍ كل عام للحج إلى بعض أماكنهم المقدسة

ومعابدهم، كذلك هناك جالية نصرانية متفرقة في باكستان الغربية كان تعدادها عام ١٩٦١ (٥٤٣,٠٠٠) ألفاً، على علاقة حسنةٍ بصورة عامّة بجيرانهم المسلمين، وهناك بعض البارسيين بخاصة في كراتشي. وجوهر مشكلة الأقليات في باكستان يكمن، كما ذكرنا، في الجالية الهندوسية في الجناح الشرقي ويَبْلُغُ تعدادها (٩,٣٨٠,٠٠٠)وهي بوضوح كتلةٌ لا يمكن هضمها، إذْ تُشَكِّلُ تقريباً خُمْسَ السكان في ذلك الجناح. ومثل الجالية المسلمة الأكبر في دولة الهند (٤٣,٠٠٠,٠٠٠) مليوناً، فهذه الأقليات هي بصورة عامّةٍ غير سعيدة وغير مُتَأَقْلمةٍ بَعْدُ للشروط المحيطيّة الجديدة ـ مهما كان حُسن نيّة الحكومات المتعاقبة نحوها؛ فأحياناً كثيرةً يُشَكُّ في ولائها، وتشكو على المستوى البيروقراطي والاجتماعي الأدْنى من كثير الظُلم والإزعاج لأَتْفهِ الأسباب.

على كل حال، الهندوس في شرق باكستان مُنْقسمون على أنفسهم بسبب نظام الطبقات السائد بينهم ممّا يجعل المشكلة التي يثيرونها أقَلَّ حجماً مِمَّا تبدو. فأكثر من نصف الهندوس ـ حوالي ستّة ملايين ـ ينتمون لما يُطلق عليه مسؤولو الإحصاء تعبيرهم المُلَطَّف: «الطبقات المُجَدْوَلة» ويعنون بذلك طبقة «المنْبُوذين» أي هُمُ المسجّلون في أَدْنَى الجدول الاجتماعي للتركيبة الاجتماعية الهنْدوسيّة بل كما يرى البْرَهْمانيّون: إنّهم أسفل من ذلك إنّهم من الفئة المَنْزولة التي لا يُمكن حتّى الاحتكاك بها. وفي حالة حدوث حرب أو أزماتٍ حادّةٍ أخرى في العلاقات الهندية الباكستانية رُبّما لن يُظْهِرَ هؤلاء البؤساء حماساً شديداً لأهداف «إخوانهم» من الطبقات الهندية العليا إذا عاملهم المسلمون بِتَقْدير معقول. وكثير من مُسْلمي الجناح الشرقي لباكستان مُنْحَدِرون، إلى حدٍّ كبير، من أصول عرقية مُماثِلة، بالتأكيد كانوا من الطبقات الهنديّة البائسة وتخلصوا قبل قرون من الطغيان البرهمي الذي حاول قسرهم على اعتناق الهندوسية، بالدخول في البوذية ثم تحوَّلُوا للإسلام أو دَخَلوا مُبَاشرةً في الإسلام بعد العام ١٢٠٠م.

ولكن رغم أنّهم مُنْقَسِمون اجتماعيا بهذه الطريقة، فالهندوس ـ في الجناح الشرقي ـ يشكّلون من الزاوية الجغرافية كتلة مجتمعة متراصة ـ بعكس المسلمين في الهند، ولا يمكن الإنكار أنهم إحدى المشاكل الكبرى بدون حَلّ، التي تواجه رجال الدولة الباكستانيين. وكثير من هندوس الطبقة العُلْيا في الجناح الشرقي ذوو مواهب كبيرة وقد لَعِبوا قبْل عام ١٩٤٧م دوراً بارزاً في الحياة السياسية والفكرية والفنيّة المثيرة في البنغال وكان لهم مراكز

هامّة في جامعة (كَلْكُتا) وفي دوائر رجال القانون والمهن الأخرى وفي الشركات التجاريّة. وفي إطار باكستان الشرقية ليس لهم مجال واسع، والواقع القاسي للعلاقات الهندية الباكستانية يجعل من الصعب أن يتنبّأ المرء بالوقت الذي سيعتبرون أنفسهم فيه ـ مَعْنَويًّا ـ أو يعتبرهم الآخرون مواطنين باكستانيين كغيرهم تماماً. وهناك أربعة ملايين منهم، أي بقدر نِصْف سكان استراليا أو (البيرو) أو (المغرب)، وثلاثة أضعاف سكان دولةٍ مستقلّةٍ مثل (جامَيْكا) أو لبنان. وحتّى الآن، وبعد سَبْعة عشر عاماً من التقسيم تبقى الجالية الهندوسية غير الراضية وغير المندمجة أحد أهم التّصدّعات ونقاط الضعف الواضحة في الدولة الباكستانية. من ناحية أخرى يُلاحظ أنهم ـ باستثناء عام ١٩٥٠ و١٩٦٤ حيث حصلت اضطرابات شديدة في باكستان الشرقية ضد الهندوس تماثلت مع اضطرابات شديدة ضد المسلمين في الهند ـ لم تَتَعَرَّضْ الأقلية الهندوسية في باكستان الشرقية لأي هجوم كبير بينما تكرَّرَتْ كثيراً مهاجمة المسلمين في الهنْد وآخر تلك الهجمات وأبرزها وأسوَأُها مذبحة (مادْهْيَا ـ بْراديشْ) في شباط ـ فبراير ـ عام ١٩٦٢ وانتشرت في مناطق واسعة من شرقِ الهند عام (١٩٦٤).

وفي باكستان الشرقية... جالية نصرانية أيضاً كان تعدادها عام ١٩٦١ (١٢٨,٠٠٠) ألْفاً؛ كذلك جالية بوذية تعدادها (٣٨٣,٠٠٠) ألفاً وغالبيّتها في هضبات (تْشيتاغُونْغْ) على حدود (بُورما). والبوذية، مثل المسيحية والإسلام، تستنكر نظام الطبقات، لذا فَهاتان الجالِيَتَان من الأقليّاتِ لا تُسبِّبان أيّة مشكلةٍ حقيقيّة وتنْدمِجُ في المجتمع بسهولة. ولكن، مع الأسف لا يمكن أن يُقال ـ حتى الآن ـ نفس الشيء عن المسلمين المهاجرين لِباكستان وتعدادهم تقريباً ثمانية ملايين؛ وهم الذين هربوا من الهند. ومن الوجهة التاريخيّة ينقسم هؤلاء التعساء قليلو الحظ ـ إلى أربع مجموعات: أوّلاً: الذين وصلوا بصورة جماعية هرباً بحياتهم من أخطار المذابح، وكانت الأخيرة على أشدّها عام ١٩٤٧ بخاصة في البنجاب الشرقية ومنطقة دلهي. ثانياً: مجموعة أصغر قليلاً من الذين جاؤوا، بعد ذلك بقليل من المناطق الجنوبية لولاية كشمير عندما بدأت مذابح منظّمة ضد المسلمين حَدَثَتْ بعدها حرب مَحَلِّيةٌ بين الهند وباكستان. ثالثاً: النزوح الدائم للمسلمين من جميع نواحي الهند والذين استمرّ طويلاً ولم ينقطع حتى الآن، وهو من الأمور المُرْبكةِ، فلقد شعر هؤلاء أنهم مُجْبَرون على مغادرة الهند لأسباب عدّة:

التمييز ضدهم في المعاملة والتوظيف والعمل، أو الخوف مِنه مُسْبَقاً، من أجل أنفسهم ومن أجل أولادهم، أو الشعور بالحاجة لتحسين حالهم ورَفْعِ مستواهم أو بسببِ الإحساس المثالي بالإيديولوجية الإسلامية أو الشعور المُبْهم بالاختناق الروحي في ظلِّ الهندوسيّة والتحسُّب من خطورة المستقبل ومذابحه المُحْتملة . وهذه المجموعات المهاجرة الثلاث جاء أكثرها لِغَرْب باكستان. أمّا المجموعة الرابعة والتي اتّجهت لباكستان الشرقية فكانت بأعداد قليلة إلاّ أنها أصْبحت طوفاناً في ربيع عام ١٩٥٠م بِسبب المذابح ضدّ المسلمين في (كَلْكُتّا) والتي زاد، بسببها، الحديث عن حربٍ مُقْبلة، وبعضُ هؤلاء النازحين ذهبوا بعد ذلك بحْراً وجوًّا إلى غرب باكستان لذا يحمل الجناح الغربي العبْء الأكبر للمشكلة التي لاتزال بلا حلٍّ كامل. وربما مشكلة المهاجرين في هذا الجناح الغربي تُوازي مشكلة الجالية الهندوسية الكبيرة ـ غير المُنْدَمِجة ـ في الجناح الشرقي.

ومُشْكلات اللاجئين من أمراضٍ وانزعاجٍ وهُبوطٍ معنويّات مُتشابهة في كل أنحاء العالم وهي مشكلة إنسانية وحاجات أساسية يجب أن تتوفّر. والقرن العشرون المشهود له (بالنزوح) الكبير الحجْم وسيّئاته، تَشُدُّ انتباهنا جميعاً. وباستثناء الحجم والعدد فالتعقيدات التي تواجه السلطات الرسمية في الهند وباكستان منذ عام ١٩٤٧ تُشبِهُ ما تواجهه حكومات ومنظّمات خيريّة في أماكن أُخْرى من العالم، والنازحون في شبه القارة الهندية، البقايا البشرية لكارثة عام ١٩٤٧، ينقسمون حَسْبَ أوضاعهم الاقتصاديّة إلى فئة كانت دائماً فقيرة وفئة كانت غنيّة ـ وربما أصبحت بعد ذلك أيضاً؛ هذا من جهة، وهناك الكُتل البشريّة الأُمِيّة الحَضريّةُ والريفيّة من مزارعين وفلاحين لا يملكون أرضاً، وصغار المهنيين والبائعين، ومن جهة أخرى هناك المتعلّمون من الطبقتين المتوسطة والعليا، الارستوقراطيون ومُلاّك الأراضي وأصحاب المهن ورجال الأعمال. ويوافق أكثر الباكستانيين المُنْصِفين على أن إنْجازات السياسيين حتّى عام ١٩٥٨م، عندما استلم الجيش السلطة، كانت أقلّ من مماثليهم في الهند، في موضوع تحْسين حال المهاجرين المَحْرومين ولقد ذكَرْنا آنِفاً القذارة الشنيعة التي بقيت بدون علاج لسنوات طويلة في كراتشي، وكانت آنذاك العاصمة الفدراليّة الاتحادية حيث كان يعيش المهاجرون، وبقيت نفس الأوضاع السيئة جدًّا لمدّة طويلة حول مدينة لاهور ومناطق أخرى.

وأسباب هذا التفاوت بين باكستان والهند لم يكن مرجعها، على كل حال، عدم

الاستقرار ونَقْصُ الكفاءة فقط في الإدارة الباكستانية من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٦؛ فالسكّان المتبادَلون أثناء اضطرابات البنجاب يَخْتَلفون حجماً وكَيْفاً، فباكستان، البلد الأصغر، استقبلت أعداداً أكْبر من الهاربين حوالي ثمانية ملايين كما ذكرنا بمقابل ستة ملايين نزحوا للهند، وكان أكثر الهاربين الباكستان من الحضَريّين أصحاب الحوانيت الصغيرة والباعة المُتَجوّلين في الشوارع، والحِرَفيين والعمَّال الصناعيين من مدنٍ مثل (أمْرِسْتَارْ) و(فيروزَبُورْ) و(بهاتيندا) و(جُلُّونْدور) و(لودْهْيانَا) و(أمْبَالاَ) و(بَانِيَاتْ) و(دِلْهي) فكانوا أقلَّ تَأَقْلُماً واسْتِعْداداً للكفاح والاكتفاء الذاتي ـ الوقوف على أرجلهم ـ وأكثر ميلاً لخيْبة الأمل وانْحِطاطِ المعنويات من القرويين. والمحايدون من شهودِ أحداث البنجاب المؤلمة عام ١٩٤٧ يَتّفقُونَ على أنّ أصلبَ المهاجرين عوداً وأكثرهم نظاماً وتصرُّفاً مُتَّزِناً كانوا المزارعين السيخ الذين تركوا (مُلْتَانْ) و(لِيَالْبُورْ) ورغم الضَرْبة المُحْزِنَة التي أصابَتْهُمْ عندما تركوا أراضيهم الخَصْبة فلقد أظهروا مُرونةً وجَلَداً مُدْهِشَيْن.

أمّا بين الطبقات العُلْيا المتعلّمة، وكان أكثرها ذا مهارات ونفوذٍ كافٍ يساعدها على العيش بمستوى أعلى من الكفاف، فالضيْق و الهُبُوط النَّفْسيّ لم يكونا بِسبب الحاجة الماديّة، فالشعور بالمهانة بِسَبب الاعتماد، ولو مُؤَقَّتاً، على العون الخيريّ، والمُنَغِّصات اليومية الصغيرة لمشاعِر الاحترام الذاتي بسبب مشاركتهم الآخرين، وللعيش في بيوت صغيرة مزدحمة يملكها أقاربهم أو أبناء عمومتهم، بعدما خسروا هم بيوتهم؛ والانشغال الذِّهْني الدائم بالتفكير بالماضي أمر يستحيل عليهم ضبطه وتجاوزه. والشباب تشغلهم الذكريات الزاهرة للأيام السعيدة الخوالي ولبيئاتهم التي فقدوها؛ وكذلك على الغالب خَيبة من باكستان نفسها. فأثناء السنوات الرديئة للصفقات السياسية المشْبُوهة والفساد العام الذي تفرَّع مِنْها ما بين عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٨ تَحَطّمَ كثيرٌ من الآمال العريضة والافتراضات المثاليّة التي حملها المهاجرون الهاربون مَعَهُم. كان هناك إحساس مستمر «بعَدَم الانتماء» والانخلاعات الثقافية والصدمات المتعدّدة كذلك: الانقباض النَّفْسي لدى الوالدَيْن الأرستُوقْراطيين الهاربين مثلاً من (آغْرَا) وقد نَشَآ على لغة الأردو الصرف، عندما يسمعون أولادهم يتبادلون على مائدة الطعام تعابير بنْجابِيّة فجّة!.

والإسلام، مثل كل الديانات الكبرى في العالم، يشكو من انشِقاقاتٍ داخلية، ولكونه أَبْسط في معتقداته من النصْرانية فإن انشقاقاته أقلّ منها. ولم يَخُضِ الإسلام أيّ مذابح

وتدمير بالحجم الذي جرى في أوروبا في القرن السابع عشر من الحروب الدينيّة بين طوائف النَّصْرانيّة. لذا فالانقسام في باكستان، رغم كونه مُزْعجاً أحياناً إلا أنه لا يشكّل مشكلة عميقة.

والانشقاق الطائفي بين أهل السنة والشيعة جرى قبل زمن بعيد جدًّا حول العام ٦٥٧م ونَشَأَ من مُشكلة سياسية أكثر منْها دينيّة وهي قيادةُ الأمّة وحول الطريقة التي يجب أن تستمرّ عليها الخلافة، إذْ اختار الشيعة الأساس الموروث المَحْصُورَ بآلِ البيت واخْتار السُنّةُ الطريقة الانتخابيّة المفتوحة ـ البيعة، ومن تلك النقطة الخلافية نما تدريجيًّا اختلافات في العادات والاحتفالات.

وهذه تُسبّب أحياناً احتكاكاً أو إزعاجاً؛ فَقَبْلَ تقسيم الهند كانت الاضطرابات بين السنة والشيعة أمْراً تقليدياً إلى حدٍّ ما في (لكْهْنُو). ويمكن قيام مثل تلك الاضطرابات قرب رأس وادي (خُزّام) في الولاية الشمالية الغربية الحدودية حيث تعيش بعض القطاعات أو القبائل الشيعية مُحاطةً بأهل السُنّة. ولكن، بصورة عامّة،العلاقات الطائفية في باكستان سهْلةٌ وُدّية. وبعد إلغاء الخلافة على يد (الكماليين) في تركيا عام ١٩٢٤م بَهُتَ السبب الأصْلي لِلْخِلاَف. ومن الناحية العددية كان هناك دائماً تفاوت كبير، على عكس الأمر في أوروبا بين الكاثوليك والبروتسْتانْت؛ فالشيعة لا يشكلون أغلبية إلا في أجزاء قليلة من العالم المسلم مثل بلاد فارس، فالغالبية سُنّية في غالبية العالم المسلم، والواقع أن عدد أهْلِ السنة يفوق كثيراً جدًّا عدد الطوائف الأخرى مجتمعة.

والإسماعلية هي فرع من الشيعة بزعامة الآغا خان الوراثيّة، والإسماعليون منتشرون في سائر أنحاء العالم مع أن عددهم ليس كبيراً، ولديهم شبكة اقتصادية محكمة ويميلون للسريّة في أمورهم. وهذه حقيقة رُبّما تُثير الكراهية، وإذا حدث أن كانت هذه السريّة تتركّز حول أغنياء أو متنفذين فإنها تثير أيضاً شكوكاً في طُغيانها، وهذا الأمر يَنْسَحِبُ أيضاً على الحركة الأحمدية. وهنا يبرز اعتبار آخر: اختلافات عقديّة حادّة. فبَعْضُ أهْل السنة يؤكدون أن الأحمدية ليست من الإسلام ويطالبون باعتبار الحركة الحالية جَالية مُنْفَصلة تماماً مثل النصارى والبارسيين. وليس هذا الكتاب مجالاً لمناظرات ثِيُولوجية ـ لاهوتيّة ـ، ولكن يمكن القول باختصار أن ادّعاءات مؤسس هذه الطائفة في القرن التاسع عشر (ميْرزَا غلام أحمد) والذي عاش في (قاديان) بشرق البنجاب، والطائفة التي أسّسها، يعْتبرها البعض

مُناقِضة للنبوّة الخاتمة للنبي محمد ﷺ ولقد قامت اضطرابات خطيرة ضد الأحمدية في لاهور في مارس ـ آذار ـ ١٩٥٣م أوْجبت فَرْض الأحكام العرفية. والواقع أن هذه الحادثة المعقّدة لم تكن كُليًا بسبب اسْتِنْكار عقائد «الأحمدية» بل رِيْحاً جانبيّة سياسيّة جاءت من عاصفة التناقض في العاصمة كراتشي حول شكل الاتحاد الباكستاني وصِبْغَتِه الإسلامية في الدستور المقترح. ولم تُبْدِ قيادة الحركة الأحمدية حماساً لفكرةِ باكستان قبل آب ـ أغسطس ـ من عام ١٩٤٧، وبهذا أثارت الحَنَق والغَضَب. ولكن العلماء التقليديين وجماعة مولانا المودودي من الأصوليين لم يظهروا، كذلك، حماساً. ولقد كان الأصوليون عام ١٩٥٣م في طليعة من أثاروا الرأي العام على «الأحمدية» . ولا يمكن الإنكار أن مبادئ طائفة (الأحمدية) تَصدم الكثيرين من المسلمين العاديين، فالاعتراض على هذه الطائفة واستنكارها إذن أمرٌ مفهوم.

إلا أن الأحمدية مع ذلك قويّةٌ فاعلة في محيط الدعوة وكثير من الدعاية الدينية المعاصرة التي يواجهها المُنَصِّرون بدون نجاح يُذكَر، خارج آسيا، ـ في إفريقيا مثلاً صادرةٌ عن الحركة الأحمدية.

وللإسلام مثل غيره من الديانات الأخرى تنظيمات صوفية: مجموعات من المتطوعين في إطار تنظيم واحد يعيشون حياة زُهْد إما عن طريق اسْتِغْراق تَصَوُّفي أو أعمال دنْيَويّة صالحة ويُدْعَون بالصوفيين ويبدو أن الحركات الصوفية كانت أهم الأدوات منذ القرن الثاني عشر الميلادي، التي قادت إلى تحوّل العديد من الهندوس والبوذيين بصورة طوعيّةٍ للإسلام في جنوب آسيا. أمّا الشكل العربي الأصلي والسمو الروحي الخالص لِلْوَحْدانية في عبادة الله في الإسلام فليس بها جاذبيّة كبيرة بين المشركين المُعْتقِدين بِتَعَدُّد الآلهة في الفِكْر الهندوسي مع أن للإسلام جاذبيّة اجتماعيّة طبعاً إذْ يفتح المجال للطبقات الدُنيا ـ المنبوذة ـ للخروج من سِجْن «الطبقات» . والإله في العقيدة الإسلامية، كما يدعو له العلماء التقليديون ربما بدا لكثيرٍ من الهندوس أنه بعيد عن «الذات» لا يمكن الوصول إليه. ولكن الصوفيين ودعاتهم يتجاوزون هذه النظرة بالالتفاف حولها في إطار دعوةٍ مُشوّقة فهم يعتقدون أنه بالاستطاعة القُرْب من الله بالمحبة وأنّه يمكن التقرُّب منه ـ سبحانه وتعالى ـ بالإخلاص الصوفي له؛ ونتيجة لذلك يتخلّل الإسلام في جنوب آسيا روح صوفيّة عارمة تعكس حرارةً وفوريّةً ويتسامحُ مع التطيُّر البسيط وهذا أمر غريب على شبه الجزيرة العربية

الصحراوية حيث ظهر الإسلام أوّلاً. فالمزارات الدينية وأضْرِحَةُ الأولياء يمكن «تقديسها» في باكستان والهند بحرارة غير مُسْتَغربةٍ لدى كاثوليك جنوب أوروبا بينما يستنكرها الوهابيّون الخُلّص في شبه جزيرة العرب.

ومع ذلك فالحركة الصوفية تختلف اخْتلافاً بيّنا عن الرَّهْبَنات الدينية في أوروبا وأميركا. ليس هناك عُزوبيّةٌ ـ مفروضة ـ ولا أي إحساس بأن لِمِثْلِ هذا التفكير أيّة قيمة دينيّة. والحفاظ على المقدّسات وحمايتها أمْرٌ متوارثٌ يَتَلَقّاه الابْنَ عن الأب. ولاشك أن السبب الأساسي في ذلك يكمن في حقيقة تاريخية بسيطة. فالمؤسس الأول للدين مثل (الجورو) (ناناك) و(الجورو) (غوبِنْدسينج) مؤسس ديانة السيخ، كان رجلاً متزوِّجاً بل له أكثر مِن زوجة في آن واحد. لِذا بالنسبة للمسلم وبالنسبة للسيخ أيضاً، تبدو العزوبية المفروضة Celibacy ـ غير لازمة للدين بل سخيفة ورُبّما تكون أمراً خاطئاً. من ناحية أخرى الأمر بدهي بالنسبة للنصارى لأن مؤسس الديانة كان عزباً. و(جوتاما) مؤسس ديانة كبيرةٍ أخرى ـ البوذية ـ شَعَرَ أنه من المهم الامتناع عن الزواج وهذا العمل الدرامي هو الخطوة الأولى، بالنسبة له، نحو الإنجاز الروحي. وتقديس الزهاد الذين يمتنعون على كل شيء، يتمثل بقوّةٍ أيضاً في الهندوسية، وهذه الحقيقة ساعدت، في هذا القرن، السيد غاندي في سياسته. هكذا نرى أن الديانات الكبرى تختلف بصورة قويّة في موقفها من هذه القضية الإنسانية الكبيرة. وهذا يقودنا مباشرة إلى دراسة مجموعة مختلفةٍ من المشاكل الاجتماعية في باكستان: ما يتعلّق بالجِنْس، وبتعدّد الزوجات ووضْع المرأة وبأكبر كل القضايا، النُمُوُّ السُكّاني.

سوء الفهْم المُتبادل بين الشرق والغرب قائم بالنسبة لهذه الموضوعات؛ فالغربيون يَتَعَجَّبون كيف يتحفّظُ المسلمون، إلى حدٍّ ما، في بعضها وهُم صريحون إلى حدِّ الإرْباك ـ بدون كياسة ـ في البعض الآخر. وهناك فجوة عميقة من الاختلاف تفْصِلُ بين المسلمين والهندوس وتزيد في تعقيد الأمور. فالجنس بالنسبة للمسلم أساساً هو أمر واقعي أمّا بالنسبة للهندوس وعقيدتهم في تعدّد الآلهة فيختلط الجنس بالقداسة! إنه انعكاس للآلهة. هذا يُفسرُ ـ وهنا نأخذ مثلاً متطرّفاً ـ الأصنام المنْحوتة لأوضاع الصلات الجِنْسية في بعض معابد الهندوس والتي تُثير ثائرة المسلم، وهو المُسْتَنْكر الشديد لعبادة الأصنام، أكثر مما تُثير النصراني. والزواج بالنسبة للهندوس، وكذلك بشكلٍ ما، بالنسبة للنصراني هو عمل

مُقدس. أمّا بالنسبة للمسلم، وكذلك ـ ويا للعجب ـ بالنسبة للبوذي، فهو... عقْدٌ فقط. والمسلم المتعلم «المتغرّب» يقول: لهذا السبب النظام الاجتماعي المسلم، مع كُل أخطائه ـ والتي يعترف بها وربّما هو حريص على تصحيحها ـ لا يمكن أن يُنْتِجَ أيًّا من المظالم الدرامية التي نَشْهَدُها، ولْنَضْرِبْ مثلاً متطرّفاً آخر، فالأرملة الهندية الشابّة بدون أطفال، محكوم عليها بالذل الدائم بِبَقائها خادمة كالرقيق بِتَصرُّف (حماتها) في المجتمع الهندوسي وليس ذلك إلا لِسوءِ حَظِّها بوفاة الزوج، فَتُحْرمُ على أساس الدين الهندوسي من أي وجودٍ مُسْتقل.

في مثل هذا المجتمع لا يسمح للأرملة الهندوسية بالزواج أبداً ويُفرض عليها الانعزال عن أي حفل اجتماعي، وعليها أن ترتدي الملابس القاتمة وتأكل أبسط أنواع الطعام. وعندما يَحضر زائر للبيت عليها أن تختفي لأنّ مَنْظَرها المُحزِن قد يُعَكِّرُ صَفْوهُ. وبالمقابل زواج الأرملة المسلمة أمر سهل. ويمكن للمرأة المسلمة طلب الطلاق من زوجها وهذا أمر مستحيل في التقاليد الهندوسية. وللمسلمة حقوق مالية واضحة وشرعية كريمة في التملّك وفي الميراث ـ وهذا حقّها مبدئياً، رغم أنها قد تكون في واقع الحال الآن غير واعية لذلك. وهذه الحقوق أقوى وأكثر بكثير ممّا كان حتى سنوات قليلة خلت للمرأة الهندوسية وربّما أيضاً للمرأة النصرانية. وقد تجد المرأة الهندوسية نفسها أبداً واحدة فقط من كثير من الزوجات لزوج واحد، لأن تعدّد الزوجات في الديانة الهندوسية لا حدود له، بينما يُحدّد قرآن المسلمين عدد الزوجات بأربع. ففي كل هذه الأمور المرأة المسلمة ـ نظرياً على الأقل ـ أحسن حالاً من المرأة الهندوسية؛ إلا أن أوضاع المرأة لمسلمة في الواقع قد تكون مخيفة ويَسْعى الباكستانيون المتعلمون المُتغرّبون، كذلك تَسْعى الباكستانيات، بخاصة في السنوات الأخيرة إلى تحسين حال المرأة من خلال الحركة النسائية النَّشِطة ـ رغم صغر حَجْمها ـ . فالكل توّاقون لتحديث بلدِهم ليُصبح ندًّا، اجتماعياً وصناعياً، للغرب، والمجتمعات المسلمة التقليدية، غير الطبقات العليا المتْرفة، والتي لا يشاهد الزوّار الغربيون غيرها تقريباً، تُشكِّلُ الغالبية من بسطاء الريف والمدن ذوي التدين والتواضع التقليدي تعكسُ صورة الرجل فقط، فهو المسيطر والمفترض أن يأتي دور المرأة بعده. ومع مرور قرون من العادات غير السليمة، تجاهل الرجل حقوق المرأة الإسلامية الحقيقية في أمور الطلاق والتملك لدرجة أنها قد لا تعرف هي نفسها هذه الحقوق؛ وهي تَشْكُو من

تعويقٍ ديني مُحدّد؛ فالتقاليد تمْنعُها من الصلاة في المسجد حتى ولو كانت برفقة زوجها أو ابْنها؛ بعض المساجد تُيسِّرُ أماكن خاصة للنساء ولكن في أكثر المساجد ليس هناك بكل بساطة نساء مُصلِّيات. والتباين واضح هنا مع الديانات الأخرى لجنوب آسيا في هذه الناحية، فالنساء البوذيات والهندوسيات يتجوّلن بحرّية مع الجموع في المعابد؛ وعندما تذهب لمعبد السيخ ترى نساءً ورجالاً مُجتمعين في صفوف منتظمة على جانبيّ الممرّ. أما جموع المسلمين الضخمة التي تُصْطفُّ في المساجد أيام الجمعة أو في العيد والاحتفالات الدينية السنوية فهي عادة من الرجال فقط. ورغم أن المرأة الهندوسية ـ كامرأة ـ محرومة من أيّة قيمة دينيّة أو اجتماعية، والأرملة الهندوسية العاقِر تعكس بوضوح هذه الحقيقة الفظيعة التي تستدعي الشفقة، أقول، رغم ذلك فربّما تتمتع المرأة الهندوسية ببعض الاعتبار الديني عبر قبول دورها الجنسي كَأُمٍّ أو زوجة... حتّى عِبادتها في هذين الموضعين!

والأسوأ من ذلك على كل حال هو عادة المسلمين في عَزْلِ النساء في البيوت ـ Purdah؛ ورغم أن هذه العادة موجودة في المجتمع الهندوسي بخاصة بين (الراجات) إلا أنها أقل بينهم بالقياس للمسلمين؛ وسواء كانت بين هؤلاء أو هؤلاء أو في أيّ مجتمع أخر فلها عدّة آثار سيّئة طبيًّا وتربويًّا واقتصادياً. وهنا أيضاً يمكن للزائر الغربي أن يُكَوِّنَ رأياً خاطئاً لأن المحيط الاجتماعي الذي يتحرّك فيه هو في الغالب الطبقة العُليا وسيدات المجتمع الأرستقراطي، ولقد بدأت العائلات المسلمة الغنيّة في التخلّص من الحجاب قبل جيلين أو أكثر، وغالبيّتهن الآن خارج إطار العزلة البيتية وذوات سلوك متغرّب إلى حدٍّ كبير. والعديدات منهن مؤيدات لجمعية نساء باكستان؛ المجموعة النسائية النشطة التي أسّستْها البيجوم لياقة علي خان (زوجة رئيس الوزراء الأسبق) عام ١٩٤٩م. وقد يختلط الأمر على الزائر ممّا يرى في أعلى وأغنى درجات السلّم الاجتماعي. ونساء الريف يظهرن في الغالب بدون أي حجاب ما عدا أمام الغرباء، ويمكن رؤيتُهُنَّ عاملات مع الرجال في الحقول.

وأقلّ من مِلْيونَينِ من المُصنّفات كعاملات، حسب الإحصاء الأخير، وثمانون بالمئة (٨٠)٪ منهن يعملن في الزراعة. وتلاحَظُ نساءُ البدو الجميلات على جوانب الطرق أثناء تنقّلاتهن الربيعية والخريفية بدون أيّ حجاب[١].

---

(١) إغلاق الحدود الأفغانية ـ الباكستانية عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ قلّل من هذه الرحلات البدوية المدهشة المنظر، إلا أن التنقّل داخل باكستان لايزال مستمّراً بين السهول والجبال في المناطق الشمالية.

الأمر هو في المدن فقط وبين الطبقة المتوسطة بخاصة الجزء الأدنى منها حيث هذه العادة القائمة في أشد صورها. هناك تُشاهد على أرصفة الطريق النساء غير المحظوظات المُغَطّاة كليًّا بغطاء أبيض ـ البرقع ـ يمشين كأنهنّ خيام متحركة. ولا يستطيع الأجنبيّ حسن النية أن يتعوّد أبداً على هذا المنظر المؤسف العجيب الذي يُنتج عارضاً مُرْعباً قد يكون مؤذياً للنفس والبدن. والواقع أن الأطباء يعْزون له كثيراً من أمراض النساء بخاصة بين العائلات الفقيرة التي تسكن بيوتاً مزدحمة في المدن.... أمراض من أسبابها قلّة الضوء والهواء والتمارين الرياضية مثل (تليّن العظام) (Osteomalacia) ويكون خطيراً عند الولادة، والسلّ وضعف الدم وضعف العيون[1] الذي يُعْزى إلى النظر دائماً من خلال شقّين صغيرين في البرقع. ومهما قال المدافعون عن هذا التقليد فإنه نَمَطُ الحياة التي تعيشه المرأة في عزلة البرقع عاماً بعد عام وهي عيشة بائسة إن لم تكن خانقة. والجهل وفقدان الحيوية، والجمود والتطيّر، وهي أكثر المشاكل التربويّة المُحيّرة في الدول المتخلّفة لابُدّ أن تعشْعِشَ كلّها في مجتمع تعيش فيه الأمّهات الشابات في مِثل تلك الشروط. أما اقتصادياً فمِنَ الطبيعي أن يحُول ذلك العيش دون العمل المنتج لملا يين النساء في نشاطات خارج بيوتهن ويؤدي لخسارة الكثير من الثرْوةِ التي تتوفّر الآن في الغرب الرأسمالي والشيوعي من جهود النساء العاملات.

وتعدد الزوجات وهو الأمر الأول الذي يستغِلُّه بشراهة المُعلِّقون الغربيون في نقدهم للؤسسات الإسلامية فليس مُهمّا، في الواقع، إلى هذا الحدّ. وهنا قد يجد المدافعون عن الإسلام كثيراً من المنطق في حُجَجِهم. فقد يستطيعون الإشارة إلى حُسن نظامهم مقارنةً بالتحلّل الجنْسي الواضح والخيانة الزوجية الذائعة الصيت والانهيار العائلي والطلاق الواسع في الغرب الذي يدعو للزواج بواحدة فقط. ويقولون إن ذكور الثدييّات هي بطبيعتها ميالة للتنويع في الجنس أكثر من إناثها. وفي هذا المجال تعرض المؤسسات الاجتماعية المسلمة حقيقةً علميّة منطقية. فالنُقاد الغربيون أنفسهم يتجاهلون أحياناً كثيرة كيف بَدَأَ تعدّد الزوجات في الإسلام. فمن الوجهة التاريخية جاء الإسلام بتحديد للتعدد. فلقد ظهر مجتمع وثني لا حدود فيه لتعدد الزوجات، والنبي محمد ﷺ دعا لحدٍّ أعلى من التعدد ـ على أن يعامل الزوج زوجاته بالعدل والقسطاس ـ بصورة متساوية ـ وهذا أمر صعب ومن لم

(١) لا علاقة بين الحجاب الشرعي. الذي يسمح بكشف الوجه والكفين. وبين هذه الأمراض التي يذكرها المتحاملون على الإسلام من باب المبالغة السخيفة والتشْهير المتعمّد. المعرّب.

يستطِعْهُ فعليه ألاّ يُعَدّد.

ومع ذلك، فالحقيقة التي تفرض نفسها الآن في باكستان وفي كل العالم المسلم الفقير هو أن التعدد لا يحدث إلا نادراً لأن قليلاً من الرجال من يستطيع تحمّل الأعباء المالية اللازمة لذلك. ورغم صعوبة الحصول على إحصاءات يُعتَمَدُ عليها فتعدُّد الزوجات في باكستان لا يتعدّى نسبته ٢٪ من مجموع الزيجات. على كل حال تعدد الزوجات نادر ولا يمكن لأحد أن يفترض أن النساء المتزوجات في التعدّد يكرهْن ما هُنّ فيه. من الممكن أن زواج الرجل بثانية قد يُقلِّلُ من مكانة الزوجة الأولى إلا أن الفكرة جزء من مُعْتقداتها الدينية ولا يأتي الأمر بالنسبة لها كصدْمة فالقرآن يسمح بذلك ـ بشروط طبعاً ـ وهناك حالات قد يكون الزواج فيها بثانية مرغوباً فيه بالتأكيد. ويعرف المؤلف زوجة ريفية أضعفتها جراحة نسائية فألحت على زوجها باستمرار للزواج بثانية وهو غير راغب في ذلك، للمساعدة في إدارة شؤون البيت والعِناية بالأولاد. وفي مجتمع يسيطر فيه الرجل لا يمكن للمرء أن ينكر أن ظلماً فظيعاً قد يحيق بالزوجة ليس فقط في زواج الرجل بثانية بل في الطلاق الذي لا صعوبة فيه في الشريعة الإسلامية لكون الزواج عقداً اجتماعياً شرعياً. ولقد التفت النظام العسكري الحاكم لهذه المشكلة وقَنَّنَها في تشريع العائلة المسلمة في مارس آذار ـ عام ١٩٦١ والذي أشرت له سابقاً: وهو قانون إنساني مدهش أدخل الحماية اللازمة والعقوبات. وفي هذا القانون فُرِضَ وجود موافقةٍ خطية من المجلس المحليّ قبل قيام أية عملية تعدّد،كما وشدّد أيضاً على الزوج في عملية الطلاق.و الغاية هي حماية حقوق الزوجة وهي الطرفُ الأضعفُ. والقانون لا يمكنه، مع ذلك، أن يُغيّر بسرعةٍ ما تَرَسّب في عقلية الناس. وبالنسبة للفلاح المسلم الأُمّي فجذور القضية سهلة بسيطة: الرجال والنساء غير متساوين مهما قال المتعلمون، فلقد خلقهم الله بصورة بدنيّة مختلفة لأسباب مختلفة وبما أن الذَكَرَ هو أقوى جسديًّا ولأنه لا يتأثر بالحَمْلِ المتكرّر والرضاعة فله المكان الأوّل. فالتقليد في المجتمعات الغربية حيث تدخل النساء في الأمسيات والسهرات الأماكن العامّة قبل أزواجها فَرِحاتٍ مُرْتَدِيات مختلف الألبسة ويَتْبَعَهُنّ الرجال في أردية سوداء وزي واحد... هذه الصورة تشْدَهُ الفلاّح المسلم العادي، فلقد رآها بأمّ عينه عندما زار المُدُنَ الكبرى وشاهد أغنياء بَلَدِه يقلِّدُون ذلك وهم مسلمون مثله أيضاً.

ولكن عالمه في الريف، هو، على الطبيعة: الرجل هو الأول وهو الذي يتقدم وهو

الذي يرتدي الثياب الزاهية في الاحتفالات ويتخايل بها مزهوًّا... مثل الطاووس في الأحراج المجاورة. والمرأة تَتْبَعُه وهي رزبّة الملبس، أو على حدّ تعْبيره، متواضعة. لقد رأى في المدن الكبرى السيدات المتغرّبات غير المحَجّبات يُلَوِّنَّ أظفارهُن في الأيدي وربّما في الأقدام، وأسوأ من ذلك لاحظ تحت الأضواء المشعّة ثيابهن الرقيقة الشفافة مُفَصّلة بأسلوب مُغرٍ ولا تغطّي إلا القليل من إهابِهن الأبْيَضَ عاريات الأكتاف والصدور، ولقد شاهد الرجال و النساء يتعانَقون ويتبادلون رفاقهم ويَرْقُصون سَويّةً مَثْنى مَثْنى على أنغام الموسيقى؛ وكل هذا الذي رآه لا يُشير إلا لشيء واحد. وإذا استطاع عندها التعبير بالأسلوب الراقي سيطلب العودة إلى عاداته الإسلامية القديمة في عالم يعترف بالحقائق الواضحة للطبيعة وبقوامة الرجال التي لابُدّ منها فهي أفضل وأطهر من الحضارة المستوردة المبنيّة على مزيج من الخِداع والتفلُّتِ الجِنْسي للمرأة الذي لن يقود إلى الخير؛ وهذه هي على كل حال، وُجْهةُ نظر.

وأكبر مشكلة اجتماعية تواجه باكستان هي النُموُّ السُكّاني، مع أن الأمر غير معترف به أحياناً كثيرة، فالأرقام مخيفة ولا علاقة لتعدّد الزوجات بالموضوع، فالواقع أن الأمرَ هو مشكلة في كل الدول غير النامية، وما يُسمِّيه الخبراء: الانفجار السُكّاني، قائم في كل أرجاء العالم إلا أنّه أكثر بروزاً وقوة في البلاد الفقيرة. وليس هناك من دليل عن صلة بين نسبة النُمُوّ وعادات الزواج.

والبلاد المسلمة على ما يبدو، ليست في قائمة إحصائية مُتجانسة واحدة. والنمو، بكل بساطة يكون أسرع في المناطق المحرومة بعامّة، وفيها نِسْبة عالية للأمية والجهل. ففي البرازيل وبورتوريكو وفينزويلا مثلاً، وهي بلاد لا تعدد للزوجات فيها، تشير الدلائل إلى أن نسبة نموها السكاني كانت أعلى من نِسْبَتِها في الهند وباكستان.

والمشكلة في أساسها تعود للأطباء وأدْوِيتِهم الحديثة وطُرُق وقاية الناس من الموت بالطرق القديمة أو بتعبير أقل خشونة، بسبب التقدم المدهش للاكتشافات الطبيّة التي أسْهم فيها علماء البيولوجيا ـ علم الحياة ـ والكيماويون في القرن الأخير وبخاصة في السنوات الثلاثين الأخيرة. ويمكن القول الآن إن العِلْمَ وضع في أيدي البشر الوسائط للإقلال من نسبة الوفيات في إطار العمر الطبيعي للإنسان، ولكنه فشل في تحديد النسل في المكان الذي يحتاج ذلك حاجةً قُصوى وهو مجتمع الفقراء والجهلاء؛ وإلى أن توجد حبوب تؤخذ

عن طريق الفم لمنع الحمل وتتوفر بكمية كبيرة ودعاية مناسبة، مجاناً أو بسعر زهيد في كل أنحاء العالم المتخلّف، يبدو ألاّ علاج لهذه المشكلة، ولا يمكن استعمال إلاّ الأدوية المخفّفة. وكل عون حسن النيّة من مال وتقنيّة من الدول المتقدمة في الغرب ومن روسيا يُنظّمُ على أمل رَفْع مستوى المعيشة قد يَنْمَحي أثرُه بسبب زيادة عدد الأفواه الجائعة التي تنتظر الغذاء.

وفي إحصاء عام ١٩٤١ في المنطقة التي أصبحت بعد ست سنوات، باكستان، كان تقدير عدد السكان سبعين مليوناً وفي المنطقة التي أصْبحت دولة الهند؛ ثلاثمئة وخمسة عشر مليوناً[١] وفي إحصاء عام ١٩٥١ ارتفع الرقم الأول إلى (٧٥,٨٤٢,١٣٥) وأصبح الرقم الثاني (٣٥٦,٨٩١,٦٢٤) رغم الإصابات المميتة لحرب عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م. وفي إحصاء عام ١٩٦١ أصبح عدد سكان باكستان (٩٣,٧٢٠,٠٠٠) مليوناً وعدد سكان الهند (٤٣٦,٤٢٤,٤٢٩) مليوناً. أي في عشرين عاماً زاد عدد سكان باكستان أربعة وعشرين مليوناً بنسبة ٣٤,٤٪ وزاد عدد سكان الهند مئة وواحد وعشرين مليوناً بنسبة ٣٨,٤٪ وما لم تحدث كوارث كالأوبئة والمجاعات أو الحروب النوويّة، وما لم يتوفّر علاج بالفم لمنع الحمل يُسْتَعْمَل بفعاليّةٍ يبدو أن الأمل يتضاءل في إيجاد حدٍّ لهذه النسبة المخيفة في النمو السُكّاني، ولقد أظهرتْ حكومتا السيد (نهرو) والرئيس (أيوب خان) شجاعة في محاولاتهما تعميم فكرة التخطيط العائلي، وبصورة أقوى عند السيد (نهرو) ليس فقط لِكَون هذا الموضوع الهام في الهند، مثل ما هو في أي مكان آخر، محفوفٌ بسياج خانقٍ قديم من التحامل المُسبق، بل لأنّ للهندوس اعْتراضاً دينيًّا قويًّا عليه فهو في تفسيرهم يتعارض مع مبادئ (أَهِمْسَا)[٢]. ولا يشعر المسلمون بذلك لِنَظرتهم الواقعية في موضوع الجِنْس.

ولكنّ توقّع أيّ إنجاز نتيجة الدعاية الحالية في كلا البلدين ضَرْبٌ من الخيال بخاصة بين جموع الأميين المتوزعين في العديد من القرى فوق مساحات شاسعة واسعة سواء اعتبروا واحترموا مبادئ (أهِمْسا) أم لم يحْترموها. وكثير من المعلّقين على المشاكل الاجتماعية لجنوب آسيا يرفضون في الواقع مواجهة انعكاسات هذا الموضوع بالذات ـ النمو السكاني ـ الذي هو بحق أخْطَر المشاكل الاجتماعية وأكثرها، على الإطلاق، إرْباكاً وتعويقاً.

---

(١) باستثناء (جامو وكشمير).

(٢) عدم العنف ويُستَنْبَطُ منه بالمقارنة عدم التدخل في «مادة» ! الحياة.